الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
No. 4935 | الجمعة 20 محرم 1446 هـ | 26 يوليو 2024 م | السنة السابعة عشرة
www.alsabahpress.com Alsabah Media

دول الخليج تتصدر قائمة المستوردين بـ1495 شهادة منشأ

العازمي: 21.7 مليون دينار.. إجمالي الصادرات المحلية «غير النفطية» خلال يونيو

قالت وزارة التجارة والصناعة إن إجمالي الصادرات المحلية «كويتية المنشأ» غير النفطية إلى دول العالم في شهر يونيو الماضي بلغت 7. 21 مليون دينار كويتي «نحو 9. 70 مليون دولار أمريكي» مقارنة بنحو 8ر23 مليون دينار «نحو 8. 77 مليون دولار أمريكي» في مايو الماضي.

وأوضح وكيل قطاع شؤون المنظمات الدولية والتجارة الخارجية صالح العازمي أمس الخميس أن إجمالي شهادات المنشأ للصادرات الكويتية الصادرة عن الوزارة لدول مجلس التعاون الخليجي في يونيو بلغت 1495 شهادة بقيمة صادرات تقدر بـ68. 11 مليون دينار «نحو 38 مليون دولار أمريكي» مقارنة مع 1502 شهادة بقيمة صادرات تقدر بـ 7. 14 مليون دينار «نحو 48 مليون دولار أمريكي» خلال مايو الماضي.

وأضاف العازمي أن عدد الشهادات المنشأ الصادرة إلى الدول العربية الإسلامية خلال شهر يونيو بلغ 403 شهادات مصدرة إلى ثماني دول بقيمة 3. 9 مليون دينار «نحو 4. 30 مليون دولار» مقارنة مع 308 شهادات لـ12 دولة بقيمة 5. 7 مليون دينار «نحو 5. 24 مليون دولار».

وذكر أن عدد شهادات المنشأ الصادرة إلى الدول الأوروبية خلال يونيو الماضي بلغ 11 شهادة لأربع دول بقيمة 515276 دينارا «نحو 7. 1 مليون دولار» مقارنة مع 13 شهادة لثماني دول بقيمة 1. 1 مليون دينار «نحو 6. 3 مليون دولار».

وبين أن عدد شهادات المنشأ الصادرة إلى الدول الإفريقية خلال شهر يونيو الماضي بلغ أربع شهادات لثلاث دول بقيمة 115949 دينارا «نحو 376 ألف دولار» مقارنة مع سبع شهادات لأربع دول بقيمة 240891 دينارا «نحو 784 ألف دولار».

وأفاد بأن عدد شهادات المنشأ الصادرة إلى دول القارتين الأمريكتين خلال شهر يونيو الماضي بلغ خمس شهادات لدولتين بقيمة 77216 دينارا «نحو 251 ألف دولار» مقارنة مع ست شهادات لدولتين بقيمة 141590 دينارا «نحو 461 ألف دولار أمريكي».

وعن شهادات المنشأ الصادرة إلى الدول الآسيوية خلال شهر يونيو الماضي أشار إلى إصدار شهادتين لدولتين بقيمة 1345 دينارا «نحو أربعة آلاف دولار» مقارنة مع ثلاث شهادات لدولتين بقيمة 11647 دينارا «نحو 38 ألف دولار».

يذكر أن هناك بعض الصادرات الكويتية لا تصدر لها شهادة منشأ بالتالي الأرقام المذكورة أعلاه تتضمن الصادرات – كويتية المنشأة – الصادرة عن الوزارة التجارة والصناعة فقط لأنه هناك بعض الجهات المستوردة لا تطلب شهادة منشأة للمنتجات.

ويصدر عدد من المصانع الكويتية منتجاتها إلى مختلف أسواق دول العالم بدءا من دول مجلس التعاون الخليجي ثم الدول العربية وصولا إلى دول القارة الأوروبية ودول القارة الأفريقية ثم دول القارتين الآسيوية وأستراليا ودول القارتين الأمريكتين.

وتتنوع هذه المنتجات لتشمل على سبيل المثال لا الحصر «غازات سائلة ومواد غذائية وبولي ايثيلين ومذيب عضوي وعلب كرتون فارغة ومذيب أبيض وزيت مكرر وسوائل زيوت معدنية وأكسجين طبي ومنتجات ألبان وقناني زجاجية فارغة وقضبان نحاسية».

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

وزارة التجارة والصناعة

مؤشرات متباينة وسط تراجع 8 قطاعات

«العام» ينخفض 0.07 نقطة في ختام جلسات الأسبوع

البورصة تستعيد بريقها الأخضر بعد تباين استمر 3 أسابيع على التوالي

تباينت المؤشرات الرئيسية للبورصة عند إغلاق تعاملات، أمس الخميس، وسط تراجع لـ8 قطاعات.

وشهدت الجلسة انخفاض مؤشرها العام 07. 0 نقطة ليبلغ مستوى 88. 7154 نقطة.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 62. 6 نقطة ليبلغ مستوى 77. 6021 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 11. 0 في المئة من خلال تداول 66 مليون سهم عبر 4790 صفقة نقدية بقيمة 15. 9 مليون دينار «نحو 9. 27 مليون دولار».

وانخفض مؤشر السوق الأول 85. 1 نقطة ليبلغ مستوى 84. 7800 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 02. 0 في المئة من خلال تداول 10. 96 مليون سهم عبر 8734 صفقة بقيمة 30 مليون دينار «نحو 5. 91 مليون دولار».

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر «رئيسي 50» 45. 29 نقطة ليبلغ مستوى 21. 5852 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 51. 0 في المئة من خلال تداول 44 مليون سهم عبر 3396 صفقة نقدية بقيمة 11. 7 مليون دينار «نحو 6. 21 مليون دولار».

وسجلت البورصة تداولات بقيمة 39.24 مليون دينار، وزعت على 162.12 مليون سهم، بتنفيذ 13.52 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاعاً بـ4 قطاعات على رأسها السلع الاستهلاكية بـ16.87 %، بينما تراجعت 8 قطاعات أخرى في مقدمتها الطاقة بـ1.46 %، واستقر قطاع الرعاية الصحية.

ومن بين 39 سهماً مرتفعاً تصدر سهم «ميزان» القائمة الخضراء بـ18.32 %؛ تزامناً مع توقيعها عقداً للحصول على حقوق تصنيع وتوزيع منتجات، وجاء «النخيل» على رأس تراجعات الأسهم البالغ عددها 66 سهماً بنحو 5.56 %، واستقر سعر 19 سهماً.

وجاء سهم «عقارات الكويت» على رأس نشاط الكميات بحجم بلغ 15.38 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 4.25 مليون دينار.

الأداء الأسبوعي

بعد تباين استمر لـ3 أسابيع متتالية، سجلت البورصة محصلة خضراء، وسط زخم بالتداولات، وارتفاعاً بـ0.341 مليار دينار «1.12 مليار دولار» في القيمة السوقية للأسهم.

وارتفع مؤشر السوق الأول بـ0.54 % ليصل إلى النقطة 7800.84، بزيادة 42 نقطة عن مستواه في الأسبوع المنتهي بـ18 يوليو 2024.

وسجل مؤشر السوق العام نمواً بـ0.74 % أو 52.7 نقطة، ليُغلق تعاملات الأسبوع الحالي عند مستوى 7154.88 نقطة.

وجاءت المحصلة الإجمالية لمؤشر السوق الرئيسي خضراء بنمو 1.73 % يُعادل 102.34 نقطة، مُنهياً التعاملات بمستوى 6021.77 نقطة.

وصعد مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 2.57 % ليصل إلى النقطة 5852.21، رابحاً 146.38 نقطة في الأسبوع.

وبلغت القيمة السوقية للأسهم بنهاية تعاملات أمس 42.317 مليار دينار، بزيادة 0.81 % قياساً بمستواها نهاية جلسة الخميس الماضي البالغ 41.976 مليار دينار.

وتحسنت التداولات جماعياً، إذ بلغت السيولة 186.86 مليون دينار بنمو 5.01 %، وارتفعت الكميات بـ9.08 % إلى 777.63 مليون سهم، ونفذ في الأسبوع الحالي 58.08 ألف صفقة بصعود 20.32 %.

وشهد الأسبوع ارتفاعاً بـ7 قطاعات على رأسها السلع الاستهلاكية بـ27.95 %، بينما تراجعت 5 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ3.06 %، فيما استقر قطاع الرعاية الصحية وحيداً.

وعلى مستوى الأسهم، فقد تصدر سهم «ميزان» الارتفاعات بنحو 30.82 %، بينما جاء «ايفا» على رأس القائمة الحمراء بنسبة 13 %.

وتصدر سهم «جي اف اتش» المرتفع 4.42 % نشاط الكميات بـ69.51 مليون سهم، بينما جاء «بيتك» على رأس السيولة بقيمة 25.12 مليون دينار، بنمو أسبوعي 1.10 %.

واستطاعت البورصة المحافظة على مكاسبها خلال الأسبوع، على الرغم من الضعف الملحوظ في بعض أسواق المنطقة والهبوط الحاد التي تشهده مؤشرات الأسواق الأمريكية مع تراجع أسهم التكنولوجيا والذكاء الصناعي، وتراجع أسعار النفط والذي يعد الشريان الرئيسي لدول المنطقة، وذلك بحسب تصريحات لنائب رئيس أول-إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية في شركة كامكو إنفست.

وأضاف رائد دياب أن كلا من مؤشري السوق الأول والعام أغلقا على ارتفاع بنسبة 0.5 % و0.7 %، على التوالي أسبوعياً.

وتابع:» وعلى الرغم من هذا التماسك واستمرار إغلاق المؤشرات في المنطقة الإيجابية، إلا أنه من غير المستغرب رؤية بعض التقلبات في الفترة القادمة مع ترقب المستثمرين للمزيد من إفصاحات الشركات عن نتائجها للربع الثاني من العام الحالي».

ولفت دياب إلى أن المستثمرين ينتظرون أيضاً المزيد من البيانات حول نمو الاقتصاد العالمي ومعدلات التضخم، وأسعار النفط ومسار أسعار الفائدة والسياسة النقدية للبنوك المركزية الرئيسية حول العالم.

أداء أسبوعي أخضر للبورصة

مؤكدة حرصها على الالتزام بأعلى المعايير القانونية

«نفط الكويت» تنفي شائعات «سحب المناقصتين»

نفت شركة نفط الكويت أمس الخميس صحة ما يتم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشأن قيامها بسحب مناقصتين في مجال التنقيب والإنتاج تقدر قيمتهما الإجمالية بـ 1ر2 مليار دولار بسبب خطأ في إجراءات الطرح.

وأوضحت الشركة في بيان صحافي أنها طرحت المناقصتين «طرحا فعليا وليس طرحا مسبقا كما يجب وبالتالي لم يتم سحبهما بل جاري تعديل إجراء طرحهما من قبل الجهاز المركزي للمناقصات العامة» مؤكدة حرصها على الالتزام بأعلى المعايير القانونية في طرح مناقصاتها.

أرباح «طفل المستقبل» الفصلية تتراجع 9 في المئة

تراجعت أرباح شركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية «فيوتشر كيد» في الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 9% على أساس سنوي.

وحسب بيان للبورصة أمس الخميس، سجلت الشركة ربحاً في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق بقيمة 514.02 ألف دينار، مقابل 566.48 ألف دينار ربح الربع الثاني من العام السابق.

وحققت «فيوتشر كيد» ربحاً بقيمة 151.48 ألف دينار في النصف الأول من العام الحالي، بتراجع 82% عن مستواه بذات الفترة من 2023 البالغ 819.12 ألف دينار.

وعزا البيان تراجع الأرباح إلى الزيادة في تكلفة الإيرادات التشغيلية للشركات التابعة، والانخفاض في بند المصروفات العمومية والإدارية.

أرباح «ورقية» تنخفض 31.6 % خلال الربع الثاني

تراجعت أرباح الشركة الشعيبة الصناعية «ورقية» في الربع الثاني من عام 2024 بنحو 31.59 % على أساس سنوي؛ وفق بيان للبورصة أمس الخميس.

وبلغت أرباح «ورقية» بالثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو السابق 271.76 ألف دينار، مقابل 397.26 ألف دينار في الربع الثاني من 2023.

وعلى مستوى النصف الأول من العام الحالي، فقد بلغت أرباح الشركة 684.99 ألف دينار، بانخفاض 14.11 % عن مستوى الأرباح بالستة أشهر الأولى من العام السابق البالغ 797.56 ألف دينار.

وعزا البيان النتائج المالية المحققة إلى الانخفاض في مجمل الربح التشغيلي.

ارتفعت أرباح شركة الشعيبة الصناعية «ورقية» في الربع الأول من العام الحالي بنسبة 3.23 % على أساس سنوي، عند 413.24 ألف دينار، مقابل ربح بقيمة 400.30 ألف دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

«النقد العربي»: توقعات بنمو الاقتصاد الكويتي 2.7 % نهاية العام الحالي

رجح صندوق النقد العربي نمو الاقتصاد الكويتي بنسبة 2.7 % في نهاية العام الجاري ترتفع إلى 3 % في العام القادم، فيما توقع نمو اقتصاد دولة الإمارات بنسبة 3.9 % في العام الحالي 2024، ترتفع إلى 6.2 % في العام القادم 2025.

وقال صندوق النقد العربي، في تقرير آفاق الاقتصاد العربي الصادر أمس الخميس، إن النمو المتوقع لاقتصاد دولة الإمارات خلال العام الحالي، يأتي في ظل التوقعات باستمرار تحسن النشاط السياحي والعقارات والتجارة الدولية وزيادة الإنفاق الرأسمالي، واستمرار تنفيذ جهود دعم الاقتصاد، بما في ذلك التطوير في الصناعات ذات التقنية العالية، ما يشير إلى وجود مسار اقتصادي مرن يمضي قدما.

وأضاف التقرير، أن اقتصاد دولة الإمارات يظهر أساسيات قوية مدعومة بقطاع غير نفطي ديناميكي وسياسات عامة ونقدية قوية تهدف إلى الحفاظ على التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي وسلامة القطاع المالي.

وأشار، إلى أن النمو في الدولة يعتمد بشكل كبير على مبادراتها الإستراتيجية لتعزيز مكانتها كمركز عالمي للتجارة والتمويل، والتطوير المستمر في البنية التحتية، والإطار التنظيمي القوي الذي يجذب الاستثمارات الأجنبية والتركيز على الابتكار والنمو والقطاعات المعتمدة على التكنولوجيا.

وأوضح التقرير، أن دولة الإمارات شهدت نموا اقتصاديا كبيرا في عام 2022 بلغ 7.5 % مدفوعا بالاستجابة الناجحة لجائحة «كوفيد 19-»، والتدابير المالية الداعمة، وتعزيز البيئة الصديقة للأعمال التي تم تنفيذها في السنوات السابقة، إلى جانب نمو قوي لقطاع المحروقات والانتعاش الكبير في قطاع السياحة، مشيرا إلى أن الدولة حققت أيضا معدل نمو إيجابي بحوالي 3.6 % في العام الماضي.

وتوقع التقرير، أن يتحسن معدل نمو الاقتصادات العربية في عام 2024، ليسجل نحو 2.8 % مقابل 0.3 % في عام 2023، فيما يتوقع أن تتحسن وتيرة النمو الاقتصادي ليسجل 4.5 % في عام 2025 مع تراجع أسعار الفائدة وإحكام السيطرة على التضخم واستقرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة نسبيا واستقرار أسعار السلع الأساسية.

وأشار التقرير، إلى انه من المتوقع أن تستفيد الدول العربية المصدرة الأساسية للنفط من تحسن مستويات أسعار الطاقة، حيث يتوقع أن يكون لذلك تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي لهذه الدول في عامي 2024 و2025، حيث يتوقع أن تشهد مجموعة الدول المصدرة الرئيسة للنفط معدل نمو يبلغ 3.7 % في عام 2024، على أن يرتفع إلى 5.1 % في عام 2025.

وقدر تقرير صندوق النقد العربي نمو اقتصاد المملكة العربية السعودية بنسبة 4.4 % في 2024، و5.7 % في 2025، بينما توقع نمو الاقتصاد القطري بنحو 1.8 % في 2024، و3.1 % في 2025.

وتوقع التقرير، أن يحقق اقتصاد سلطنة عمان نمواً بنسبة 2.3 % و2.7 % في 2024 و2025 على التوالي، بينما من المقدر أن ينمو اقتصاد البحرين بنسبة 3.5 % و3.2 % في 2024 و2025 على التوالي.